The Impact of Universities on Protecting Societies from Administrative Corruption Case Study: Zarqa University

Dr. Khaled Abdulwahab Helal Alzeaideen
Faculty of Economics and Administration Science
Zarqa University –Jordan

Received 11/04/2017 Accepted 21/12/2017

The purpose of this study is to study the impact of universities on the protection of societies from administrative corruption in Zarqa University through developing an independent variable to identify the most important dimensions that affect this. These included personal values, role of the university, prevention, ethics and behavior. In order to achieve the objectives of the study and to test hypotheses, a suitable sample was selected from the study community consisting of (45) questionnaires from deans, heads of departments and faculty members in various faculties on the basis of ease and convenience in reaching them and under specific conditions. The spss program was used to determine the results of the hypotheses.

The results showed that universities play a role in protecting society from administrative corruption by promoting a set of values among students, most importantly personal values, the university's preventive role, moral and behavioral aspects, and incentives. Which contributes to the protection of the local community from administrative corruption at a value close to (38%). This percentage is important for the role of the university in protecting our societies from the spread of administrative corruption between them.

The study recommends that Zarqa University should develop policies and strategies for its preventive role to protect society from administrative corruption. The lecturers have a prominent role in conveying a message to their students to reduce the spread of administrative corruption and its risks to society and individuals.

Key Words:Universities, Administrative Corruption, Community Protection, Zarqa University, Jordan.

الجامعات وأثرها في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ
دراسة حالة جامعة الزّرقاء–الأردن

د.خالد عبد الوهاب الزيديين
كلية الاقتصاد والعلوم الإداريّة
جامعة الزرقاء–الأردن
khaledhamaidah@yahoo.com

استلام البحث 2017/04/11 قبول البحث 2017/12/21

الملخّص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الجامعات في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ، دراسة حالة جامعة الزّرقاء، وذلك من خلال وضع متغيّر مستقل لمعرفة أهم الأبعاد الّتي تؤثّر في ذلك، والّتي شملت: (القيم الشّخصيّة، دور الجامعة الوقائيّ، الجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ، الحوافز).

ولتحقيق أهداف الدّراسة، واختبار الفرضيّات، فقد اختِيرت عيّنة ملائمة من مجتمع الدّراسة، مكوّنة من(45) فردًا، استبانة من عمداء، ورؤساء أقسام، وأعضاء هيئة تدريسيّة في مختلف الكليّات في جامعة الزّرقاء، وذلك على أساس من السّهولة في الوصول إليهم وذلك ضمن شروط محدّدة. وقد استُخدم برنامج (spss)؛ وذلك لمعرفة نتائج الفرضيّات.

وقد بيّنت نتائج البحث أنّ للجامعات دورًا مهمًّا في حماية المجتمع من الفساد الإداريّ، من خلال تعزيز مجموعة من القيم لدى الطّلبة، أهمّها: القيم الشّخصيّة، ودور الجامعة الوقائيّ، والجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ، والحوافز. مما يساهم في حماية المجتمع المحلي من الفساد الإداريّ بقيمة قاربت (38%). وتُبرزُ هذه النّسبة أهميّة الدور الّذي تنهضُ به الجامعة، في حماية مجتمعاتنا من تفشي ظاهرة الفساد الإداريّ فيها.

توصي الدراسة بأنّه لا بدّ لجامعة الزّرقاء من أن تطوّر السياسات والإستراتيجيّات؛ لدورها الوقائي الّذي تؤديه في حماية المجتمع من الفساد الإداريّ. وعلى المحاضرين دورٌ بارزٌ في نقل رسالةٍ لطلبتهم، مفادها: الحدّ من انتشار الفساد الإداريّ، وإبراز مخاطره على المجتمع والأفراد.

الكلمات المفتاحيّة :الجامعات، الفساد الإداريّ، حماية المجتمعات، جامعة الزّرقاء، الأردن.

مقدمة:

يعدّ الفساد الإداريّ ظاهرة منتشرة في معظم منظّمات الأعمال اليوم، حيث إنّه يتأثّر بنوع البيئة الّتي يمكن أن تشجّع على بروزه وبقائه كظاهرة طبيعيّة، لا تلبث أن تشيع وتتغلغل مع مرور الوقت، بينما يقلّ حجم هذه الظّاهرة في المنظّمات الّتي تقوم على أسس من احترام الحقوق، والحرّيات، وقيامها على العدالة وسيادة القانون.

والفساد الإداريّ هو من إحدى التّحدّيات الّتي تواجهها الدّول، والشّعوب، والمنظّمات الدّولية والإقليميّة؛ وذلك لسعةِ انتشاره، وتعدّدِ الجهات المتورّطة فيه، هذا فضلًا عن أنّ حجم الظّاهرة أخذ في التّفاقم إلى درجة أصبح معها يهدّد مجتمعات كثيرة، لأنّ هذا الفساد يؤثّر بشكلٍ كبيرٍ على الإدارة، وبدرجة أكبر على القيم الإنسانيّة والاجتماعيّة، وينتشر باطّراد خاصّة في الدول النّامية، وذلك بالاستناد إلى الإحصائيات الّتي أوردتها المنظّمات العالميّة المهتمة بمكافحة الفساد الإداري[15].

وقد ورد لفظ الفساد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الفَسَادُ فِي البَرِّ وَالبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ (الرّوم: 41)، والمقصود بالفساد: الطّغيان، وعصيان الله، وأنّ لمرتكبيه الخزي في الحياة الدّنيا، والعذاب الشّديد في الآخرة. وقد تكرّر هذا اللفظ في القرآن الكريم خمسين مرّة، توزّع على ثلاثٍ وعشرين سورة، منه بهيئات الفعل وتصريفاته، ومنه ما جاء على صيغة المصدر واسم الفاعل، فأمّا الفعل فذُكِر في ثمانية عشر موضعًا، أمّا المصدر فذُكِر في أحد عشر موضعًا، واسم الفاعل مفردًا كان أو على صيغة الجمع في واحد وعشرين موضعًا[1].

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إنّ دراسة دور الجامعات في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ، من أصعب المشاكل الّتي يواجهها الباحثون بنحوٍ عام، ورجال الإدارة بنحوٍ خاص، ونظرًا للآمال المعقودة على الجامعات الأردنيّة في دورها المهمّ في القضاء على ظاهرة الفساد الإداريّ، أصبح من الضّروري التّعرّف إلى العوامل الّتي تؤثر في الجامعات لحماية المجتمعات من الفساد الإداريّ، ومن أجل أن تتمكن إدارة الجامعة من تحديد أهم العوامل الّتي تحكم هذا الاختيار، فانّ مشكلة هذه الدّراسة تكمن في محاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

– هل لعامل القيم الشّخصيّة أثر في حماية المجتمع من الفساد الإداريّ؟

- هل لدور الجامعة الوقائيّ أثر في حماية المجتمع من الفساد الإداريّ؟
- هل للجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ أثر في حماية المجتمع من الفساد الإداريّ؟
- هل للحوافز أثر في حماية المجتمع من الفساد الإداريّ؟

أهميّة الدّراسة:

نظرًا لتفشي ظاهرة الفساد الإداريّ في منظّمات الأعمال في المجتمع الأردنيّ، أصبح لزامًا على الجامعات الأردنيّة، ومن ضمنها جامعة الزّرقاء، أن تولي هذا الموضوع أهميّة كبيرة، ولذلك تكمن الأهميّة العلميّة لهذه الدراسة في التّعرّف إلى أكثر هذه العوامل تأثيرًا في حماية المجتمع من الفساد الإداريّ في منظّمات الأعمال، وذلك من خلال الرّجوع إلى الدّراسات السّابقة الّتي تناولت هذا الموضوع بالدّراسة والاستقصاء، ومنها: الكتب، والمقالات، والأوراق العِلميّة للمؤتمرات المُتخصّصة، الّتي رفدت بدورها المكتبة العربيّة بهذا الموضوع المهمّ والمؤثّر.

أمّا الأهميّة العمليّة للدّراسة فإنّها تنبع من خلال معرفة أكثر هذه العوامل تأثيرًا على سمعة الجامعة، وكيفيّة زيادة عدد الطّلبة الذين يسجلون فيها، وتكرار التّعامل معها بنحوٍ مستمر. كما ويمكن لهذه الدّراسة أن تساعد في إعطاء أفكار جديدة لحماية المجتمع الأردنيّ، من جميع أنواع الفساد الإداري وأشكاله، والتّقليل من المشاكل الّتي قد تكون سببًا في زيادة هذا الفساد، من قبل الطّلبة المتوجّهين لسوق العمل في المستقبل القريب.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- دراسة الأثر الّذي تُؤدّيه جامعة الزّرقاء في حماية المجتمع الأردنيّ من الفساد الإداريّ.
- تحديد أهم العوامل الّتي لها الأثر الفاعل في حماية المجتمع الأردنيّ من الفساد الإداريّ.
- التعرف إلى اتّجاهات جامعة الزّرقاء في الاهتمام بالجانب الأخلاقيّ والسلوكيّ للطّلبة؛ لحماية المجتمع الأردنيّ من احتمال وقوع الفساد الإداريّ في المستقبل القريب.
- التعرف إلى أثر الرّقابة والتّوجيه للطّلبة؛ لحماية المجتمع الأردنيّ من احتمال وقوع الفساد الإداريّ في المستقبل القريب.
- تقديم بعض التّوصيات الهادفة لتحسين دور الجامعات في حماية المجتمع الأردنيّ من الفساد الإداريّ.

فرضيات الدراسة:

HO : الفرضية الرئيسة الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة معنويّة ($\alpha \leq 0.05$)، للجامعات في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ، والمتمثّلة في: (القيم الشّخصيّة، دور الجامعة الوقائيّ، الجانب الأخلاقيّ والسلوكيّ، الحوافز). وينبثق عن الفرضيّة الرّئيسة الفرضيّات الفرعيّة الآتية:

HO1:الفرضيّة الفرعيّة الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة بين متغيّر القيم الشّخصيّة، في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ، عند مستوى الدّلالة المعنويّة ($\alpha \leq 0.05$).

HO2: الفرضيّة الفرعيّة الثّانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة بين متغيّر دور الجامعة الوقائيّ، في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ، عند مستوى الدّلالة المعنويّة ($\alpha \leq 0.05$).

HO3: الفرضيّة الفرعيّة الثّالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة بين متغيّر للجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ، في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ عند مستوى الدّلالة المعنويّة ($\alpha \leq 0.05$).

HO4: الفرضية الفرعيّة الرّابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة بين متغيّر الحوافز، في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ، عند مستوى الدّلالة المعنويّة ($\alpha \leq 0.05$).

أنموذج الدّراسة:

بناء على فرضيّات الدّراسة ومشكلتها، وبالرّجوع إلى بعض الدّراسات السّابقة، قام الباحث بوضع الأنموذج التّالي، وذلك بالاتّكاء على دراسة كلٍّ من[24] [23].

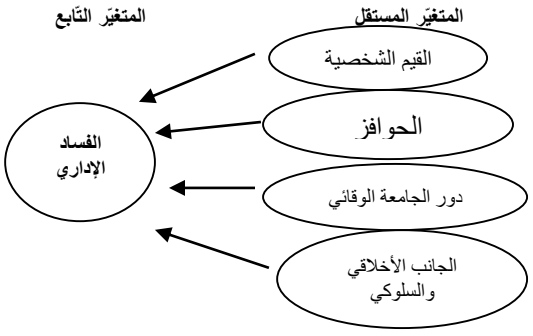

التّعريفات الإجرائيّة:

الفساد الإداريّ:

هو سوء استخدام المنصب لغايات شخصيّة، ويشمل الرّشوة والابتزاز، وهنا يدخل في العملية طرفان أو أكثر، وقد يكون فرديًّا، ويتجسّد الأخير في

حالة الأعمال المحظورة: كالاحتيال، والاختلاس، والمحسوبيّة، واستغلال النّفوذ، وكذلك استغلال مال التّعجيل. كما ينظر للفساد على أنّه: انحراف عن الواجبات الرّسميّة لمنصب عامّ، بالتّعيين أو الانتخاب؛ لأجل الحصول على مكاسب تتعلّق بالثّروة أو المكانة[23].

الجامعات:

هي مؤسّسات للتّعليم العالي والأبحاث، تمنح شهادات أو إجازات أكاديميّة لخرّيجيها. وتعود ملكيّتها لشخص، أو مجموعة من الأشخاص، أو للحكومة[11].

الدّراسات السّابقة:

حظي موضوع الجامعات وأثرها في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ، باهتمام العديد من الباحثين، وهاهنا عرضٌ لأهمّ الدّراسات الّتي تمّ تناولها:

دراسة[23] حول أثر الفساد الإداريّ على أبعاد التّنمية المستدامة في الجزائر، توصلت الدّراسة إلى عدِّ الفساد الإداريّ مسؤولًا عن تعطيل عمليّة التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وهو يساعد على استغلال السّلطة والمسؤوليّة العامّة لأغراض خاصّة، كما أوضحت الدّراسة أنّ الفساد الإداريّ لا يقتصر على قطاع معيّن دون الآخر، بل يمتدّ إلى قطاعات عديدة في مؤسّسات الدّولة، ويضعف من نسب الاستثمارات الأجنبيّة، الّتي أصبحت تُدرج الرّشوة ضمن تكاليف مشاريعها مع الدّول النّامية.

هدفت الدوافع ممارسة الفساد وتعدد أشكاله و مظاهره في ظروف إدارة الحكومية اليمنية. أجريت الدراسة في محافظة عدن جنوب اليمن، تكونت عينة الدراسة من فئة الموظفين في الإدارات الحكومية وفئة العمال المتعاملين معها.

تم اختيار عينة عشوائية من هاتين الفئتين بتوزيع 200 استبانه عليها. توصلت الدراسة إلى ان استمرار تسييس الوظيفة العامة وغياب معايير الشفافية في السياسات الرسمية وعدم وجود قانون شرف يحكم ممارسة الوظائف العامة وغياب الشفافية في اختيار العاملين وترقيتهم و تدوير الوظائف بينهم وتحسين أوضاعهم المعيشية قاد إلى تراجع أداء الجهاز الحكومي وتفشي مختلف مظاهر الفساد فيه.

ودراسة[7]، فتوضح أسباب الفساد الإداريّ وآثاره. وأثبتت هذه الدّراسة أنّ أهمّ سبب من أسباب الفساد الإداري هو هدر المال العام، وتراجع الأداء العام للموظّفين. وأوصت بالعمل على وضعِ سياسة وطنيّة للأجور والمرتّبات، تراعي الاحتياجات المعيشيّة للموظّفين وأسرهم، والقضاءِ على البطالة المقنّعة، والازدواجِ الوظيفيّ؛ من خلال التّحديد الدّقيق لواجبات كلّ وظيفة وشروط شغلها، وتشجيعِ الاستثمار الحقيقيّ وتطويره في كافة المجالات؛ لتوفير فرص عمل جديدة، مع ضرورةِ إنشاء جهاز للرّقابة الإداريّة.

أما[16] في دراسته: مدى فاعليّة الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداريّ من وجهة نظر أعضاء مجلس الشّورى السّعودي. فقد تكوّن مجتمع الدّراسة من أعضاء مجلس الشّورى في المملكة العربيّة السّعوديّة، البالغ عددهم (150) عضوًا، وقد قام الباحث باختيار عيّنة عشوائيّة ممثّلة لمجتمع الدّراسة. وقد تمّ التّوصّل إلى أنّ استحداث برامج تدريبية للموظفين على مكافحة الفساد وتطويرها، يتراءى من أكثر الأساليب فاعليّة في مكافحة الفساد الإداريّ في المملكة، وذلك بنسبة 8.72 %، وقد بلغت قيمة المتوسّط الحسابيّ 93.3 . كما وأثبتت الدّراسة أنّ التّشهير والنّشر بقضايا الفساد الإداريّ والماليّ، من أكثر الأساليب فاعليّة في مكافحة الفساد الإداريّ، وذلك بنسبة 6.84%، وقد بلغت قيمة المتوسّط الحسابيّ 40.4. فضلًا عن أنّ متابعة الانحرفات في الأداء، من أكثر الأساليب فاعليّة في مكافحة الفساد الإداريّ، وذلك بنسبة 80 .%، وقد بلغت قيمة المتوسّط الحسابي 10.4 .

أمّا دراسة[12]، فيرى أنّ الأسباب الاقتصاديّة المباشرة وغير المباشرة لظاهرة الفسّاد، يمكن لها أن تؤثّر اقتصاديًّا على المجتمع بعدّة جوانب، منها: أنّه يساهم في تدنّي كفاءة الاستثمار العامّ، وإضعاف مستوى الجودة في البنية التّحيّة العامّة؛ وذلك بسبب الرّشاوى الّتي تحدّ من الموارد المخصّصة للاستثمار، بَلْهَ تسيء توجيهها، أو تزيد من كلفتها. كذلك يكون للفساد أثر مباشر في حجم موارد الاستثمار الأجنبيّ ونوعيّته. كما توصّلت الدّراسة إلى أنّ الفساد يرتبط بتردّي حالة توزيع الدّخل والثّروة، من خلال استغلال أصحاب النّفوذ لمواقعهم المميّزة في المجتمع، أو في النّظام السّياسيّ، ممّا يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصاديّة الّتي يقدّمها النّظام، بالإضافة إلى قدرتهم على تجميع الأصول بصفة مستمرّة؛ ممّا يؤدّي إلى توسيع الفجوة بين هذه النّخبة، وبقية أفراد المجتمع.

دراسة[4] بعنوان الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته، فهي تتّفق مع موضوع الدّراسة الحاليّة؛ نظرًا لكونها تطرّقت إلى موضوع الفساد، وأنماطه، وأسبابه، وسبل مكافحته. وقد توصّلت الدّراسة إلى ضرورة استخدام وسائل حديثة في مكافحة الفساد الإداريّ، مثل: تفعيل دور الرّقابة وسيادة القانون.

دراسة[5]، حيث أوضحت صور الفساد ومدى اختلافها من بلد لآخر، ورأت أنّ أشدها خطورة هو الفساد المنظّم، والّذي يُمارَسُ في القطاعين العامّ والخاصّ على حدّ سواء، إلّا أنّ الموظّف في القطاع العام أكثر عرضة للفساد؛ لبعده عن المساءلة والرّقابة، بخلاف الموظّف في القطاع الخاصّ، الّذي عادة ما يكون عُرضة للمساءلة بنحوٍ أكبر.

أما[25]، فقد أوضح الباحثان تأثير الفساد على الماليّة العامة للحكومة. وتوصّلت الدّراسة إلى زيادة حجم الاستثمارات العامّة على حساب الاستثمار الخاصّ؛ من أجل الحصول على رشاوى أكبر.

الإطار النّظريّ:

هنالك عدّة تعاريف لمفهوم الفساد الإداريّ؛ تعود لاختلاف الثّقافات الّتي تناولت هذا الموضوع، بالإضافة إلى تعدّد المدارس الّتي أدلت بدلوها في تحديد مفهوم الفساد، ذلك أنّ هذه المدارس تتميّز بتنوع توجّهات روادها وكتّابها من جهة، وتباين أفكار مُنظّريها وعُلمائها من جهة أخرى. حيث عُرّف الفساد الإداريّ بأنّه: التّأثير غير المشروع في القرارات العامّة[21]. كما جاء في تعريف منظّمة الشّفافيّة الدّوليّة للفساد الإداريّ، بأنّه: كلّ عمل يتضمّن سوء استخدام المنصب العام؛ لتحقيق مصلحة خاصّة ذاتيّة لنفسه أو لجماعته. إلّا أنّ أغلب التّعاريف جاءت متّفقة وبشكل كبير على سوء هذه الظّاهرة، والآثار السّلبيّة الّتي تتركها في الدّولة وفي مؤسّساتها وهياكلها التّنظيميّة، وتُعدّ هذه الظّاهرة وبائيّة في معظم دول العالم[9].

ويمكن القول إنّ هنالك عدّة مناهج فكريّة لدراسة الفساد الإداريّ، وتشمل الآتي:

1- المنهج القيميّ:

يعتمد هذا المنهج على توضيح مفهوم الفساد الإداريّ، بوصفه قصورًا قيميًّا عند الموظّفين، الأمر الّذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذّاتيّة المجرّدة الّتي تخدم المصلحة العامّة. كما عرّفه بأنّه فقدان السّلطة القيميّة. ومن ثم إضعاف فاعليّة الأجهزة الحكومية[9].

2- منهج المعدّلين الوظيفيين:

برز هذا المنهج لتوضيح مفهوم الفساد الإداريّ نتيجة للانتقادات الّتي تعرّض لها المنهج القيميّ، ويؤكّد أغلب المؤلّفين والمنظّرين في هذا المنهج، على أنّ الفساد الإداريّ سلوك منحرف عن الواجبات الرّسميّة، وذلك نتيجةَ محاباةٍ لأسباب خاصّة: كالأطماع الماليّة، والمكاسب الاجتماعيّة، أو ارتكاب مخالفات ضدّ القوانين لاعتبارات شخصية[8].

3- منهج اللامعدّلين:

يعتمد هذا المنهج على حصيلة الاتّجاهات والأنماط السّلوكيّة المتأصّلة في المجال الاجتماعيّ ككل، وفي النّمط الحضاريّ، وفي قلوب وعقول الموظّفين المدنيّين والمواطنين على حدٍّ سواء[18].

أسباب الفساد الإداريّ:

في حالة تفشّي ظاهرة الفساد الإداريّ في أيّ مجتمع، فهذا يعني خرقًا في الأوضاع الاقتصاديّة والسّياسيّة والقانونيّة والاجتماعيّة والإنسانيّة، ذلك أنّ الأشخاص الّذين يمارسون الفساد الإداريّ عادة ما يحاولون إخفائه عن المسئولين، وهذا –بطبيعة الحال– يرجع لعدة أسباب تجعل المرتكبين لهذه الأفعال يقدمون على مداولة هذه الظاهرة وتنفيذها.

1- الأسباب الاجتماعيّة:

حيث تؤدّي القيم الثّقافيّة السّائدة في بعض المجتمعات، دورًا بارزًا في ترسيخ ظاهرة الفساد، وذلك بعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدّينيّة في النّفوس، فالتّنشئة الاجتماعيّة الّتي تُرسّخ مفهوم القيمة المُثلى والعُرف الأصيل في النّفوس، تُعدّ قاعدة انطلاق للسّلوك التّنظيميّ للأفراد؛ إذ تؤثّر على تفكير أفراد الجهاز الإداريّ وسلوكاتهم، ومن ثمّ التّأثير على عمليّة اتّخاذ القرار الإداريّ[22].

2- الأسباب الاقتصاديّة:

يُؤدّي الجانب الاقتصاديّ للفرد والمجتمع على حدّ سواء، والمتمثّل في الفقر، والعوز، وتدنّي مرتّبات الموظّفين، وارتباطها بالأسعار أو عدم ارتباطها، دورًا مهمًّا في انتشار الفساد الإداريّ، كما ويُؤدّي ارتفاع معدّلات البطالة بنوعيها: (المقنّعة وغير المقنّعة)، والكساد الاقتصاديّ وما يسبّبه من اختلال في موازين القوى الاجتماعيّة، وقصور دور الدّولة في إعادة توزيع الثّروة القوميّة، وتشكيل التّعدديّة الطّبقيّة، دورًا مهمًّا –أيضًا– في انتشار الفساد، إذ إنّ تحديد قدرة الدّولة على تحقيق الفاعليّة الاقتصاديّة، من عدالةٍ في توزيع الثّروة، والدّخلِ القوميّ، وتوفيرِ مستوى متقدّم من الرفاه المعيشيّ لأفرادها، هو المعيار الأوّل في الحكم على مدى تفاقم، أو تقلّص أسباب انتشار الفساد الإداريّ، واختلاف آليّاته، وتعدّد أثاره[13].

3- الأسباب السّياسيّة:

يؤثّر ضعف المؤسّسات الّذي تعاني منه غالبيّة البلدان النّامية، جرّاء طغيان العامل الشّخصيّ في الحياة السّياسيّة، وتفشّي ظاهرة الفساد واستمرارها، إلى عدم التّكامل والاندماج بين فئات المجتمع؛ بسبب التّفاوت الاجتماعيّ، الأمر الّذي يؤدّي إلى ضعف مشاعر الانتماء، وتغليب المصالح الخاصّة على المصلحة العامّة. فضلًا عن أنّ ضعف أداء السّلطات الثّلاث: التّنفيذيّة، والتّشريعيّة، والقضائيّة، وضعف الأجهزة الرّقابيّة المختصّة في كشف الفساد، ونقص الكفاءة، وغياب حريّة الإعلام الحرّ، وعدم السّماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسّجلّات العامّة، كلّ ذلك يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابيّ على أعمال الوزارات والمؤسّسات العامّة، وكذلك ضعف دور مؤسّسات المجتمع المدنيّ، والمؤسّسات الخاصّة في الرّقابة على الأداء الحكوميّ، أو عدم تمتّعها في عملها، إذ يقود كل هذا إلى انتشار الفساد الإداريّ وتوسّعه[20].

4- الأسباب القانونيّة والتّشريعيّة:

إنّ من أهم عوامل انتشار الفساد في الدّولة النّامية، عدم وجود قوانين رادعة للفساد، بالإضافة إلى صعوبة تنفيذها بفاعليّة على أرض الواقع، وما ينطوي على ذلك من جزاءات تُفرضُ على مخالفتها، كما أنّ كثرة القوانين وتعدّدها كوسيلة لإزالة الفساد الإداريّ، وعدم ارتباط هذه القوانين بنظام الأخلاق العامّة والمعرفة بها، يزيد من انتشار الفساد. فضلًا عن أنّ الثّغرات القانونيّة النّاتجة عن غموض التّفسيرات، وعدم وضوح النّصوص القانونيّة، والاختلاف في النّصّ القانونيّ من دولة لأخرى، أو حتّى من منظّمة إلى أخرى، والاستثناءات القانونيّة، كُلّها تعطي الموظّف فرصة التّهرّب من تنفيذ القانون، أو الذّهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصّة، الّتي قد تتعارض مع مصالح المواطنين؛ مما يؤدّي إلى انتشار آليّات الفساد الإداريّ[14].

أنواع الفساد الإداريّ وأشكاله:

للفساد الإداريّ عدة أشكال رئيسة تتضمّن الآتي[14][10]:بالنّظر إلى الممارسة: (سوء استخدام الرّوتين، والممارسة غير الأمينة للصّلاحية، وممارسات مخالفة للقانون).

1-بالنّظر إلى الغرض: (استخدام الموارد العامّة لتحقيق مصالح خاصّة، وخدمة الأقارب والأصدقاء، والسّرقة العامة).

2-الفساد العرضيّ: وهذا التّعبير يشير إلى كافّة أشكال الفساد الصّغير، والعرضيّة؛ الّتي تعبّر عن سلوك شخصيّ أكثر ممّا تعبّر عن نظام عامّ بالإدارة، وهذا مثل الاختلاس.

3-الفساد المنظّم: وهو ذلك النّوع الّذي ينتشر في الهيئات، والمنظّمات، والإدارات المختلفة؛ من خلال إجراءات وترتيبات مُسبقة ومحدّدة، تُعرف من خلالها: مقدار الرّشوة، وآلية دفعها، وكيفيّة إنهاء المعاملة.

4-الفساد الشّامل: هو نهب واسع النّطاق للأموال والممتلكات الحكوميّة، عن طريق الصّفقات الوهميّة، أو تسديد أثمان سلع صُوريّة، أوتحويل الممتلكات العامّة إلى مصالح خاصّة بدعوى المصلحة العامة.

5-الفساد الكبير: وهو فساد ينتشر في الدّرجات الوظيفيّة العليا للإدارة، ويقوم به كبار المسؤولين والموظّفين؛ لتحقيق أهداف ماديّة أو اجتماعيّة كبيرة، وهو أخطر أنواع الفساد؛ لتكليفه الدّولة مبالغ ضخمة. ويمكن أن يتمّ بتوريط المسؤولين في المراتب العليا، حيث يكون حجم العمليّات الّتي تقع ضمنه كبيرة تخرج عن سلطة الموظّفين الصّغار، مثل: عمليّات توريد السّلع والمعدات الّتي تكون مرتفعة الثّمن.

6-الفساد الصّغير: يتعلّق بممارسات الفساد الّتي تستهدف منافع وعوائد محدودة في قيمتها، وعادة ما ينتشر في المستويات الوظيفيّة الدنيا والمنخفضة، ويرتكب من قبل صغار الموظّفين، كما أن المقابل المالي فيه بسيط إلى حدّ ما، مثل: التّعجيل في الحصول على تراخيص البناء، أو ترخيص مزاولة نشاط مهنة معيّنة، أو للتقاضي عن تقديم وثائق لازمة لإنجاز معاملة ما[6].

مظاهر الفساد الإداريّ:

هناك عدة مظاهر للفساد الإداريّ، الّتي يمكن أن تنتشر في منظّمات الأعمال، ويمكن حصرها بالآتي[17]:

- الرّشوة: هي الحصول على أموال أو أيّة منافع أخرى؛ من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه، وتكون عادة مخالفة للأصول، والأعراف، والقوانين.
- المحسوبيّة: أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة، ينتمي لها الشّخص، مثل: العائلة أو المنطقة، دون أن يكونوا مستحقّين لها.
- المحاباة: أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة، بغير حق للحصول عليها.
- الواسطة: أي التّدخّل لصالح فرد ما، أو جماعة، دون الالتزام بأصول العمل، والكفاءة اللازمة، مثل: تعيين شخص في منصب معيّن؛ لأسباب تتعلّق بالقرابة، دون النّظر إلى الكفاءة والأحقيّة.
- نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدّولة والتّصرف بها، من غير وجه حقّ تحت مسميّات مختلفة.
- الابتزاز: أي الحصول على أموال من طرف معيّن في المجتمع، مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشّخص المتّصف بالفساد.

آليات مكافحة الفساد الإداريّ:

إنّ تعقّد ظاهرة الفساد الإداريّ، وإمكانيّة تغلغلها في كافة جوانب الحياة، ونتيجة لآثارها السلبية على كافة مفاصل الحياة، فقد وُضِعت عدّة آليات لمكافحة هذه الظاهرة ولعلّ من أهمها[3][21]:

1-المحاسبة:هي خضوع الأشخاص الّذين يتولون المناصب العامّة، للمساءلة القانونيّة والإداريّة والأخلاقيّة عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظّفون الحكوميّون مسؤولين أمام رؤسائهم –الذين غالبًا ما يشغلون قمّة الهرم في المؤسّسة، أي: الوزراء ومن هم في مراتبهم– الّذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السّلطة التّشريعيّة، الّتي تتولّى الرّقابة على أعمال السّلطة التّنفيذيّة.

2-**المساءلة:**هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامّة، سواء أكانوا منتخبين أم معيّنين، وذلك من خلال تقديم تقارير دوريّة عن نتائج أعمالهم، ومدى نجاحهم في تنفيذها، ومن حقّ المواطنين –وفقًا

للتشريعات والقوانين المعمول بها– الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامّة، حتّى يتمّ التّأكّد من أن عمل هؤلاء يتّفق مع القيم الدّيمقراطيّة، ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساسًا لاستمرار اكتسابهم للشّرعيّة، والدّعم من المواطنين.

3-الشفافيّة: هي وضوح ما تقوم به المؤسّسة، ووضوح علاقتها مع الموظّفين –المنتفعين من الخدمة أو مموليها– وعلنيّة الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسّسات الأخرى غير الحكوميّة.

4-النّزاهة: هي منظومة القيم المتعلّقة بالصّدق، والأمانة، والإخلاص، والمهنيّة في العمل، وبالرغم من التّقارب بين مفهومي الشّفافية والنزاهة، إلّا أنّ الثّاني يتّصل بقيم أخلاقية ومعنويّة، بينما يتّصل الأوّل بنظم وإجراءات عمليّة.

المنهجيّة:

من أجل اختبار الفرضيّات، والإجابة عن أسئلة الدّراسة، اتّبع الباحث المنهج الوصفيّ التّحليليّ، الّذي يُعدّ طريقة من طرق التّحليل والتّفسير العلميّ المنظّم؛ وذلك من أجل الوصول إلى نتائج محدّدة لمشكلة ما، وهو كلّ منهج يرتبط بظاهرة معاصرة بقصد وصفها وتفسيرها، في إطار عام تقع ضمنه كلّ البحوث[16]. فهو يُعدّ المنهج الأكثر ملاءمة في الدّراسة، ليتمّ جمع البيانات من عيّنة ممثّلة دالّة، وتعميمها على المجتمع.

مجتمع الدراسة:

يتألّف مجتمع الدّراسة من العمداء ورؤساء الأقسام في كليّات جامعة الزّرقاء، الّتي تنتظم في ستّ عشرة كليّة، والبالغ عددهم (51) عميدًا ورئيس قسم. ومن هنا، فإنّ اختيار الباحث للعمداء ورؤساء الأقسام كمجتمع للدّراسة، يتراءى مهمًّا في بابه، وله وجاهته الّتي لا تخفى؛ لأنّهم مَن يضعون سياسات الجامعة واستراتيجيّاتها، وهم الأكثر اطّلاعًا على منهج الجامعة، وسياساتها المُرتبطة بمكافحة الفساد الإداريّ في المجتمع.

عيّنة الدّراسة:

اعتمد الباحث على جدول (Sekeran) لتحديد عيّنة الدّراسة، مبيّنًا بذلك حجم عينة الدراسة الممثل للمجتمع. ويوضح جدول (Sekeran) أنّ حجم العيّنة الممثّلة لمجتمع الدراسة لا يقلّ عن (44) فردًا[26]. ولأنّ حجم المجتمع ليس بالكبير، فقد وزّعت الاستبانات على جميع أفراد المجتمع؛ لرفع دقّة النّتائج المرجوّة من البحث؛ ولضمان أن تتجاوز عيّنة الدّراسة الحدّ المطلوب، لتكون عيّنة ممثّلة للمجتمع. وقد وزّعت (51) استبانة على عمداء ورؤساء الأقسام، استُرِدّ منها (45) استبانة، لتكون نسبة الاستبانات المستردّة ما يقارب (88%)، لتشكّل بذلك العيّنة الخاضعة للتّحليل.

مصادر الحصول على البيانات:

اعتمد الباحث على مصدرين للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة للدّراسة، وتنتظم وفق الآتي:

- **المصادر الأوليّة:** إنّ المصادر الأوليّة للبيانات، تشكّل المُرتكز الرّئيس للدّراسة، حيث جُمِعت من خلال الاستبانة، الّتي صيغت لتتناسب مع طبيعة الأهداف، وأسئلة الدّراسة وفرضياتها المراد اختبارها في البحث، وبعد الانتهاء من صياغتها بشكلها النّهائيّ، عُرِضت على مجموعة من المُحكّمين الأكفاء، لتقييمها وإبداء ملاحظاتهم حولها.
- **المصادر الثانوية:** وتتمثّل بالدّراسات السّابقة، والمصادر، والمراجع الأجنبيّة والعربيّة؛ من الكتب، والمواقع الإلكترونيّة العلميّة الموثوقة،
- المجلّات المُحكّمة، وتُعدّ المصادر الثّانويّة المصدر الرّئيس لتشكيل الإطار النّظريّ.

أداة الدراسة

تتكوّن الاستبانة من مجموعة فقرات، والفقرات لها قدرة على قياس خصائص متغيّرات الدّراسة؛ ذلك أنّ كلّ متغيّر يحتوي على مجموعة من الفقرات الّتي تمثّل خاصيّة تدلّ عليه. وتكوّنت الاستبانة من جزأين: الجزء الأول احتوى على المعلومات العامّة، وأمّا الجزء الثّاني فاحتوى على المتغيّرات وفقراتها، ويوضح الجدول ذو الرّقم (1) ملخّصًا عن فقرات الاستبانة.

الجدول ذو الرّقم (1) فقرات الاستبانة

المحور	عدد الفقرات
الجزء الأوّل	
الجنس	2
الرّتبة العِلميّة	3
الكليّة	2
المسمّى الوظيفيّ	4
الجزء الثّاني	
القيم الشّخصيّة	5
دور الجامعة الوقائيّ	4
الجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ	4
الحوافز	4
الفساد الإداري	4

واعتُمِد في الدّراسة على مقياس ليكرت الخماسيّ؛ لترميز إجابات العيّنة على فقرات الاستبانة، والجدول ذو الرّقم (2) يبيّن ذلك.

الجدول ذو الرّقم (2) مقياس ليكرت الخماسيّ

الإجابة	موافق بشدّة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدّة
الرّمز	5	4	3	2	1

صدق الأداة وثباتها:

يعدّ الصّدق الظّاهريّ أحد أدوات القياس؛ لمعرفة مصداقيّة الاستبانة، ويتمّ من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المُحكّمين المختصّين في مجالات مختلفة تتعلّق بموضوع الدّراسة، وهم ممّن لديهم الخبرة الكافية لإبداء الملاحظات حول محتويات الاستبانة. وأخذ الباحث بالحسبان جميع ملاحظات المُحكّمين، وأجرى التّعديلات اللازمة على الاستبانة.

الثّبات:

قِيسَ ثباتُ الاستبانة بالاعتماد على معامل كرونباخ ألفا، وبيّن الجدول ذو الرّقم (3)، معاملات كرونباخ ألفا لفقرات الاستبانة.

الجدول ذو الرّقم (3) معامل كرونباخ ألفا لمجالات الاستبانة

المجالات	الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
القيم الشّخصيّة	Q1-Q5	0.90
دور الجامعة الوقائيّ	Q6-Q9	0.730
الجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ	Q10-Q13	0.835
الحوافز	Q14-Q17	0.726
الفساد الإداريّ	Q18-Q21	0.851
الأداء الكليّ		0.952

أظهرت نتائج اختبار كرونباخ ألفا، أنّ مجالات المتغيّرات تتّصف بالثّبات، فجميعها تجاوز الحدّ الأدنى المعتمد للدّلالة على ثبات المجالات (0.7). وتُعدّ مجالات متغيّر: الحوافز، الأقلّ ثباتًا ببلوغ المعامل (0.726)، بينما حقّق المتغيّر: القيم الشّخصيّة، الأعلى ثباتًا بمعامل بلغ (0.900). أمّا في ما يتعلّق بالأداء الكلّيّ للفقرات، فقد بلغ معامل الثّبات قيمة مرتفعة (0.952).

تحليل البيانات:

تمتّع أفراد عيّنة الدّراسة بمجموعة من الصّفات، حيث جُمِعت معلومات عنها من خلال مجموعة من الأسئلة، وردت جميعها في الاستبانة، وتشمل تلك الصّفات: الجنس، والرّتبة العلميّة، والكليّة، والمسمّى الوظيفيّ. والجدول ذو الرّقم (4) يبيّن: التّكرار، والنّسب المئويّة لتلك الصّفات.

الغالبيّة المطلقة من رؤساء الأقسام وعمداء الكليّات هم من الذّكور، بنسبة بلغت ما يقارب (98%)، وتنوّعت الرّتب العلميّة في جامعة الزّرقاء، حيث بلغت النّسبة الكبرى للأستاذ المساعد بنسبة قاربت (44.5%)، بينما النّسبة الصّغرى فتعود إلى رتبة الأستاذ، بنسبة قاربت (22%). وشمل البحث الكليّات الإنسانيّة والعلميّة، حيث بلغت نسبة الممثّلين عن الكليّات العلميّة (55.5%)، والكليّات الإنسانيّة (44.5%). وفي ما يتعلّق بالمسمّى الوظيفيّ، فإنّ نسبة رؤساء الأقسام بلغت (69%)، وأمّا العمداء فقد بلغت نسبتهم (31%).

الجدول ذو الرّقم (4) وصف البيانات الخاصّة لعيّنة الدّراسة

البند	المعلومات الشّخصيّة	التّكرار	النّسبة المئويّة
الجنس	ذكر	44	%97.7
	أنثى	1	%2.3
	المجموع	45	%100
الرّتبة العلميّة	أستاذ	10	%22.2
	أستاذ مشارك	15	%33.3
	أستاذ مساعد	20	%44.5
	المجموع	45	%100
الكليّة	إنسانيّة	20	%44.5
	علميّة	25	%55.5
	المجموع	45	%100
المسمّى الوظيفيّ	عميد الكليّة	14	%31
	رئيس قسم	31	%69
	المجموع	45	%100

اختبار الفرضيّات:

استخدم نوعان من اختبارات الانحدار الخطيّ؛ لإثبات الفرضيّات، وذلك وفق الآتي:

- تحليل الانحدار الخطّيّ المتعدّد (Multiple Linear Regression): ويستخدم لإثبات الفرضيّة الرّئيسة، وإثبات نسبة تفسير المتغيّرات المستقلّة معًا على المتغيّر التّابع، وقد اعتمدت قيمة (F) ومعنويّتها؛ للتّحقّق من إثبات الفرضيّة.
- تحليل الانحدار الخطّيّ البسيط (Simple Linear Regression): ويستخدم لإثبات العلاقة بين كلّ متغيّر مستقل على المتغيّر التّابع، وإثبات نسبة تفسير كلّ متغيّر مستقل على المتغيّر التّابع، وستعتمد قيمة (t) للتّحقّق من إثبات الفرضيّات.

HO: الفرضية الرّئيسة الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة معنويّة ($\alpha \leq 0.05$) للجامعات، في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ، والمتمثّلة في: (القيم الشّخصيّة، ودور الجامعة الوقائيّ، والجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ، والحوافز). وينبثق عن الفرضيّة الرّئيسة الفرضيّات الفرعيّة الآتية:

بلغ مستوى الدّلالة لاختبار الفرضيّة الرّئيسة (0.00)، وهي أقلّ من مستوى الدّلالة للدّراسة، والبالغ (0.05)، وكذلك فإنّ قيمة F المحسوبة (40.952)، وهي أكبر من قيمة F الجدوليّة (3.13). في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيّرات المستقلّة، والمتغيّر التّابع (0.929)، ومعامل التّحديد

R^2 (0.863). وبيّنت النّتائج أنّ جميع المتغيّرات المستقلّة ذات مستوى دلالة أقلّ من (0.05).

HO_1:الفرضيّة الفرعيّة الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة بين متغيّر: القيم الشّخصيّة في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ، عند مستوى الدّلالة المعنويّة ($\alpha \leq 0.05$).

الجدول ذو الرّقم (5) نتائج تحليل الانحدار الخطّيّ المتعدّد لاختبار الفرضيّة الرّئيسة

المتغيّر التّابع	معامل الارتباط R	معامل التّحديد R^2	F المحسوبة	درجة الحريّة	مستوى الدّلالة Sig	المتغيّر المستقل	قيمة B	قيمة t	مستوى الدلالة Sig
حماية المجتمع من الفساد الإداريّ	0.929	0.863	40.952	4	0.000	القيم الشّخصيّة	0.396	2.656	0.013
				40		دور الجامعة الوقائيّ	0.145	2.021	0.041
				44		الجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ	0.375	2.094	0.046
						الحوافز	0.410	2.711	0.010

ولاختبار الفرضيّة استُخدم تحليل الانحدار الخطّيّ البسيط، والجدول ذو الرّقم (6) الآتي يبيّن النّتائج.

الجدول ذو الرّقم (6)نتائج اختبار الفرضيّة الفرعيّة الأولى

المتغيّر التّابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	المتغيّر المستقل	قيمة B	t الجدولية	t المحسوبة	مستوى الدلالة igs
حماية المجتمع من الفساد الإداريّ	0.875	0.765	القيم الشّخصيّة	0.921	2.021	9.719	0.000

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى أن مستوى الدلالة للاختبار (0.00) أقلّ من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، وأيضا قيمة t المحسوبة (9.719) أكبر من قيمة t الجدولية (2.021). وبلغت قيمة معامل الإرتباط (0.875) و معامل التحديد (0.765). وان قيمة B (0.921).

HO_2:الفرضيّة الفرعيّة الثّانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة بين متغيّر: دور الجامعة الوقائيّ في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ، عند مستوى الدّلالة المعنويّة ($\alpha \leq 0.05$).

ولاختبار الفرضيّة استُخدم تحليل الانحدار الخطّيّ البسيط والجدول ذو الرّقم (7) الآتي يبيّن النّتائج.

الجدول ذو الرّقم (7) نتائج اختبار الفرضيّة الفرعيّة الثّانية

المتغيّر التّابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	المتغيّر المستقل	قيمة B	t الجدوليّة	t المحسوبة	مستوى الدّلالة igs
حماية المجتمع من الفساد الإداريّ	0.701	0.492	دور الجامعة الوقائيّ	0.884	2.021	5.300	0.000

أظهرت نتائج اختبار الفرضيّة الفرعيّة الثّانية، أنّ مستوى الدّلالة للاختبار (0.00)، أقلّ من مستوى الدّلالة المعتمد في الدّراسة (0.05)، وأيضًا قيمة t المحسوبة (5.300)، أكبر من قيمة t الجدولية (2.021). وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.701)، ومعامل التّحديد (0.492). وأنّ قيمة B (0.884).

HO3: الفرضيّة الفرعيّة الثّالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة، بين متغيّر الجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ، عند مستوى الدّلالة المعنويّة ($\alpha \leq 0.05$).

ولاختبار الفرضيّة استُخدم تحليل الانحدار الخطّيّ البسيط، والجدول ذو الرّقم (8) الآتي يبيّن النّتائج.

الجدول ذو الرّقم (8) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتغيّر التّابع	معامل الارتباط R	معامل التّحديد R2	المتغيّر المستقل	قيمة B	t الجدولية	t المحسوبة	مستوى الدّلالة igs
حماية المجتمع من الفساد الإداريّ	0.858	0.737	الجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ	1.021	2.021	9.005	0.000

أظهرت نتائج اختبار الفرضيّة الفرعيّة الثّالثة أنّ مستوى الدلالة للاختبار (0.00)، أقلّ من مستوى الدّلالة المعتمد في الدّراسة (0.05)، وأيضًا قيمة t المحسوبة (9.005)، أكبر من قيمة t الجدوليّة (2.021). وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.858) ومعامل التحديد(0.737). وان قيمة B (1.021).

HO_4: الفرضيّة الفرعيّة الرّابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة، بين متغيّر الحوافز، في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ، عند مستوى الدّلالة المعنويّة ($\alpha \leq 0.05$).

ولاختبار الفرضيّة استُخدم تحليل الانحدار الخطّيّ البسيط، والجدول ذو الرّقم (9) الآتي يبيّن النّتائج.

الجدول ذو الرّقم (9) نتائج اختبار الفرضيّة الفرعيّة الرّابعة

المتغيّر التّابع	معامل الارتباط R	معامل التّحديد R2	المتغيّر المستقل	قيمة B	t الجدوليّة	t المحسوبة	مستوى الدّلالة igs
حمايةُ المجتمع من الفساد الإداريّ	0.800	0.640	الحوافز	1.100	2.021	7.178	0.000

أظهرت نتائج اختبار الفرضيّة الفرعيّة الرّابعة، أنّ مستوى الدّلالة للاختبار (0.00) أقلّ من مستوى الدّلالة المعتمد في الدّراسة (0.05)، وأيضًا قيمة t المحسوبة (7.178)، أكبر من قيمة t الجدولية (2.021). وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.800)، ومعامل التّحديد (0.640). وأنّ قيمة B (1.100).

نتائج اختبار الفرضيّات ومناقشتها:

- بيّنت نتائج اختبار الانحدار الخطّيّ المتعدّد، بوجود أثر ذي دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة المعنويّة ($\alpha \leq 0.05$) للجامعات في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ، والمتمثّلة في: (القيم الشّخصيّة، ودور الجامعة الوقائيّ، والجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ، والحوافز)، حيث جاء مستوى الدلالة للاختبار (0.00) أقلّ من مستوى الدّلالة في الدّراسة والبالغ (0.05)، وممّا يؤكّد تلك النّتيجة أيضًا بأنّ قيمة F المحسوبة بلغت (40.952)، وهي أكبر من قيمة F الجدوليّة (3.13). وبيّنت النّتائج وجود علاقة ارتباط إيجابيّة قويّة بين حماية المجتمع من الفساد الإداريّ، والمتغيّرات المستقلّة في الدّراسة، حيث بلغت قيمة الارتباط (0.929)، وتدلّ على مدى القوّة الّتي تربط بين المتغيّر التّابع والمتغيّرات المستقلّة. فضلًا عن أنّ للقيم الشّخصيّة، ودور الجامعة الوقائيّ، والجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ، والحوافز؛ قدرة تفسيريّة كبيرة في حماية المجتمع من الفساد الإداريّ؛ حيث بلغت القدرة التّفسيريّة (86.3%).
- هنالك أثر ذو دلالة إحصائيّة بين متغيّر القيم الشّخصيّة في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ، عند مستوى الدّلالة المعنويّة ($\alpha \leq 0.05$). وأثبتت النّتيجة أنّ مستوى الدّلالة للاختبار بلغ (0.00)، وهو أقلّ من مستوى الدّلالة المعتمد في الدّراسة والبالغ (0.05)، وأيضًا جاءت قيمة t المحسوبة (9.719) أكبر من t الجدوليّة (2.021)، ممّا يؤكّد وجود أثرٍ دالٍّ إحصائيًّا بين المتغيّر التّابع والمستقل. وأظهرت النّتائج وجود علاقة ارتباط إيجابيّة قويّة بين حماية المجتمع من الفساد والقيم الشّخصيّة، بلغت قيمتها (0.875)، حيث كلّما ازدادت القيم الشّخصيّة لأفراد المجتمع، ازدادت حماية المجتمع من الفساد الإداريّ. وللقيم الشّخصيّة قدرة تفسيريّة على حماية المجتمع من الفساد الإداريّ، بنسبة بلغت (76.5%)، وتعدّ القيم الشّخصيّة من أكبر العوامل الّتي تمتلك قدرة تفسيريّة للمتغيّر التّابع، بين المتغيّرات المستقلّة. ويُلحظ أيضًا أنّ قيمة B = 0.921، تدلّ على مقدار التّغيير المتوقّع الحدوث للمتغيّر التّابع، في حال حدث تغيّر للمتغيّر المستقلّ مقداره وحده واحدة. ويُستدلّ من قيمة B أنّ زيادة وحدة واحدة في متغيّر القيم الشّخصيّة، يقابله زيادة بمقدار (0.921) بالمتغيّر التّابع: "حماية المجتمع من الفساد الإداريّ".
- هنالك أثر ذو دلالة إحصائيّة، بين متغيّر دور الجامعة الوقائيّ في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ، عند مستوى الدّلالة المعنويّة ($\alpha \leq 0.05$). وأثبتت النّتيجة أنّ مستوى الدّلالة للاختبار بلغ (0.00)، وهو أقلّ من مستوى الدّلالة المعتمد في الدّراسة والبالغ (0.05). وأيضًا جاءت قيمة t المحسوبة (5.300)، أكبر من t الجدوليّة (2.021)؛ ممّا يؤكّد وجد أثرٍ دالٍّ إحصائيًّا بين المتغيّر التّابع والمستقلّ. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابيّة قويّة بين حماية المجتمع من الفساد، ودور الجامعة الوقائيّ، بلغت قيمتها (0.701)، حيث كلّما ازداد دور الجامعة الوقائي في حماية المجتمع، ازدادت حماية المجتمع من الفساد الإداريّ. ولدور الجامعة الوقائيّ قدرة تفسيريّة على حماية المجتمع من الفساد الإداريّ بنسبة بلغت (49.2%)، وتعدّ تلك النّسبة الأقل بين المتغيّرات المستقلّة؛ من حيث القدرة التّفسيريّة للمتغيّر التّابع. ويُلحظ أيضًا أنّ قيمة B = (0.884)، وتدلّ على مقدار التّغيير المتوقّع الحدوث للمتغيّر التّابع، في حال حدث تغيّر للمتغيّر المستقلّ مقداره وحده واحدة. ويُستدلّ من قيمة B أنّ زيادة وحدة واحدة في متغيّر دور الجامعة الوقائيّ، يقابله زيادة بمقدار (0.884) بالمتغيّر التّابع: "حماية المجتمع من الفساد الإداريّ".
- هناك أثر ذو دلالة إحصائيّة بين متغيّر الجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ، في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ عند مستوى الدّلالة المعنويّة ($\alpha \leq 0.05$). وأثبتت النّتيجة أنّ مستوى الدّلالة للاختبار بلغ (0.00)، وهو أقلّ من مستوى الدّلالة المعتمد في الدّراسة والبالغ (0.05). وأيضًا جاءت قيمة t المحسوبة (9.005) أكبر من t الجدوليّة (2.021)؛ ممّا يؤكّد وجد أثرٍ دالٍّ إحصائيًّا بين المتغيّر التّابع والمستقل. وأظهرت النّتائج وجود علاقة ارتباط إيجابيّة قويّة بين حماية المجتمع من الفساد، والجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ قيمتها (0.737)، حيث كلما ازداد الجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ لدى أفراد المجتمع، ازدادت حماية المجتمع من الفساد الإداريّ. وللجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ قدرة تفسيريّة على حماية المجتمع من الفساد الإداريّ بنسبة بلغت (73.7%). ويُلحظ أيضًا أنّ قيمة B = (1.021)، وذلك يدلّ على مقدار التّغيير المتوقّع الحدوث للمتغيّر التّابع، في حال

حدث تغيّر للمتغيّر المستقلّ مقداره وحده واحدة. ويُستدلّ من قيمة B أنّ زيادة وحدة واحدة في متغيّر الجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ، يقابله زيادة بمقدار (1.021) بالمتغيّر التّابع: "حماية المجتمع من الفساد الإداريّ".

هناك أثر ذو دلالة إحصائيّة بين متغيّر الحوافز في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ، عند مستوى الدّلالة المعنويّة ($\alpha \leq 0.05$). وأثبتت النّتيجة بأنّ مستوى الدّلالة للاختبار بلغ (0.00)، وهو أقلّ من مستوى الدّلالة المعتمد في الدّراسة والبالغ (0.05). وأيضًا جاءت قيمةالمحسوبة (7.178) أكبر من t الجدوليّة (2.021)؛ ممّا يؤكّد وجد أثرٍ دالٍّ إحصائيًّا بين المتغيّر التّابع والمستقل. وأظهرت النّتائج وجود علاقة ارتباط إيجابيّة قويّة بين حماية المجتمع من الفساد والحوافز، بلغت قيمتها(0.800)، حيث كلّما ازدادت الحوافز، ازدادت حماية المجتمع من الفساد الإداريّ. وللحوافز قدرة تفسيريّة في حماية المجتمع من الفساد الإداريّ بنسبة بلغت (64%). ويُلحظ أيضًا أنّ قيمة B = (1.100)، تدلّ على مقدار التّغيير المتوقّع الحدوث للمتغيّر التّابع، في حال حدث تغيّر للمتغيّر المستقلّ مقداره وحده واحدة. ويُستدلّ من قيمة B أنّ زيادة وحدة واحدة في متغيّر الحوافز، يقابله زيادة بمقدار (1.100) في المتغيّر التّابع: "حماية المجتمع من الفساد الإداريّ".

مناقشة النّتائج:

- للجامعات دور مهمّ في حماية المجتمع من الفساد الإداريّ؛ من خلال تعزيز مجموعة من القيم لدى الطّلبة، أهمّها: القيم الشّخصيّة، ودور الجامعة الوقائيّ، والجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ، والحوافز. الأمر الّذي يُسهم في حماية المجتمع المحلي من الفساد الإداريّ بنسبة قاربت (38%). وتشكّل تلك النّسبة أهميّة كبيرة للدّور الذي تنهض به الجامعة في حماية مجتمعاتنا من تفشّي ظاهرة الفساد الإداريّ.
- تعزيز القيم الشّخصيّة، وإنشاء جيلٍ يحمل تلك القيم، ويحمي المجتمع من الفساد الإداريّ، وتُعدّ القيم الشّخصيّة الأكثر مساهمة في حماية المجتمع من نظيراتها في الدراسة، حيث بلغت نسبتها (76.5%).
- يقع جانبٌ كبيرٌ من المسؤوليّة على عاتق الجامعة في حماية المجتمع من الفساد الإداريّ، فأظهرت النّتائج أنّ لها دورًا وقائيًّا تقوم فيه، وتنعكس نتائجه على حماية مجتمعاتنا من الفساد. ولدور الجامعة الوقائي مساهمة واضحة؛ حيث بلغت نسبة مساهمتها كما بيّنتها النّتائج ما يقارب (94%)، وعلى الرّغم في أنّها الأقل بين متغيّرات الدّراسة؛ إلّا أنّها تبيّن دور الجامعة المهمّ في حماية المجتمع من الفساد الإداريّ.
- تعزيز الجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ للطّلبة من قبل سياسات تضعها الجامعة، ممّا يساهم في حماية المجتمع المحلّيّ من الفساد الإداريّ، وتبلغ قيمة المساهمة ما يقارب (74%)، وتعدّ ثاني أكبر قدرة تفسيريّة للمتغيّرات.
- نظام الحوافز حاضر أيضًا ليؤدّي دورًا في حماية المجتمع من الفساد الإداريّ، وبلغت مساهمته (64%).

التّوصيات:

بناءً على النّتائج السّابقة، يوصي الباحث بضرورة أخذ الجامعات عمومًا، والجامعة –محور الدّراسة– بنحوٍ خاصٍّ بالتّوصيات الآتية:

- على الجامعات عمومًا، والجامعة –محور الدّراسة– بنحوٍ خاصّ، تطوير السّياسات والإستراتيجيّات؛ لدورها الوقائيّ الّذي تؤدّيه في حماية المجتمع من الفساد الإداريّ.
- للمحاضرين دور بارز في نقل رسالة لطلبتهم، مفادها: الحدّ من انتشار الفساد الإداريّ، لذلك على المحاضرين ربط جانبٍ من محاضراتهم بالتّركيز على مخاطر الفساد الإداريّ على المجتمع، والأفراد، وتعزيز مبدأ مكافحته.
- تركّز الدّراسة على ضرورة توفير مجموعة من الحوافز المتنوّعة، والّتي تُسهم في تقليل انتشار الفساد الإداريّ.
- ضرورة مراعاة الجانب الأخلاقيّ والسّلوكيّ للطلبة وتعزيز آليّاته، الأمر الّذي يُحصّن الطّلبة من الانخراط في منظومة هذا الفساد، عند انطلاقهم للمجتمع، واستلام مهام وظيفيّة.

الدّراسات المستقبليّة:

ناقشت هذه الدّراسة أثر الجامعات في حماية المجتمعات من الفساد الإداريّ، وفقًا لوجهة نظر العمداء، ورؤساء الأقسام الأكاديميّة في جامعة الزّرقاء، من زوايا معيّنة حدّدتها الدّراسة، وبناءً على ذلك، فإنّ هناك وجهات نظرٍ أخرى جديرة بالدّراسة مُستقبلًا، من زوايا أخرى تخدم الجامعات وإداراتها: كمتغيّرات أخرى مستقلة وتابعة.

المراجع

المراجع العربية

1-آل الشّيخ، خالد بن عبد الرحمن بن حسن بن عمر (2007)، الفساد الإداري: أنماطه، وأسبابه، وسبل مكافحته: دراسة تطبيقيّة على المدانين بممارسته، والمعنيين بمكافحته في المملكة العربيّة السّعوديّة، رسالة دكتوراة، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة :الرّياض.

2-الإبراهيمي، أحمد طالب (1999)، المعضلة الجزائريّة: الأزمة والحل، الجزائر: دار الأمّة للنّشر.

3-تركي، عز الدين وشرفي، منصف (2012)، الفساد الإداري :أسبابه، آثاره وطرق مكافحته –إشارة لتجارب بعض الدول، الملتقى الوطني حول حوكمة الشّركات كآلية للحدّ من الفساد الماليّ،6–7 مايو، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

4-الجابري، عباد هلا (2005)، الفساد الاقتصاديّ: أنواعه، أسبابه، آثاره، علاجه، المؤتمر العلميّ الثّالث للاقتصاد الإسلاميّ، كليّة الشّريعة، جامعة أم القرى.

5-دحلان، عبد الله صادق (2004)، قراءة في كتاب الفساد الإداريّ.

6-الدليمي، باسم فيصل (1999)، الفساد الإداريّ وبعض أشكاله من وجهة نظر عيّنة من المديرين. رسالة ماجستير، كليّة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

7-زين الدين، بلال أمين (2009)، ظاهرة الفساد الإداريّ في الدّول النّامية والتشريع المقارن، الإسكندريّة: دار الفكر الجامعيّ.

8-سعيد، أحمد حسن (1992)، المكتبة الجامعيّة :نشأتها، تطوّرها، أهدافها، عمّان: دار عمّار.

9-شاميّة، عبد الله (2007)، تأثير الفساد على الجوانب الاقتصاديّة، المؤتمر الوطنيّ الأوّل للسّياسات العامّة، جامعة قاريونس – بنغازي.

10- شتا، السّيّد على(2003)، الفساد الإداريّ والمجتمع المستقبل.الإسكندريّة: المكتبة المصريّة للطّباعة.

11- الشّطّي، إسماعيل (2004)، الفساد والحكم الصّالح في البلاد العربيّة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.

12- الشّيخلي، عبد القادر(1999)، أخلاقيّات الوظيفة العامّة، الأردن : دار مجدلاوي.

13- أبو شيخه، نادر أحمد (1994)، الفساد في الحكومة، مصر: المنظّمة العربيّة للتّنمية الإداريّة.

14- عماد الشّيخ، داود (2006)، الشّفافيّة ومراقبة الفساد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.

15- الغنّام، فهد (2011)، مدى فاعليّة الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداريّ من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى السعودي، رسالة ماجستير،جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة، كليّة الدّراسات العليا، قسم العلوم الإداريّة، الرّياض.

16- الفطافطة، محمود (2007)، الفساد : الصورة الأخرى للهلاك، الأردن.

17- القريوتي، محمد قاسم (1985)، أخلاقيّات الخدمة العامّة، عمّان : الطّبعة الأولى.

18- القريوتي، محمد قاسم (2001)، الإصلاح الإداريّ بين النّظريّة والتّطبيق، عمّان: دار وائل للنّشر.

19- أبو كريم، أحمد فتحي (2009)، القيادة في الإدارة، الأردن: دار الحامد للنّشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى.

20- الكواكبي، عبد الرحمن (2003)، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعمار، الجزائر:المؤسّسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة.

21- اللامي، مازن زاير(2007)، الفساد بين الشّفافيّة والاستبداد، بغداد: مطبعة دانية،الطّبعة الأولى.

22- مطر،عصام عبد الفتاح (2011)، الفساد الإداريّ ماهيّته،أسبابه، مظاهره. الإسكندريّة: الدّار الجامعيّة.

23- الوزاني، كنزة (2015)، أثر الفساد الإداريّ على أبعاد التّنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، كليّة الحقوق والعلوم السّياسيّة، قسم العلوم السّياسيّة، الجزائر.

References:

24- Clark D.,(1987) A community Relations to Corruption : the Case of Hong Kong, Journal of Corruption and Reform , 2 (3) , pp.236- 288.

25- Vito Tanzi and Hamdi Davoodi (1997) Corruption , Public Investment and Growth , International journal of Monetary Found , October , Vol.3,No 2.

Website References:

26- Sekaran,(2003)http://yomiatfased.blogspot.com/2014/12/blog-post_85.html.-

Translated References:

1- Al Brahimi, Ahmed Taleb (1999) The Algerian Problem: Crisis and Solution, Algeria: Dar Al Umma for Publishing.

2- Abu Sheikha, Nader Ahmed (1994) Corruption in Government, Egypt: Arab Organization for Administrative Development.

3- Abu Karim, Ahmed Fathy (2009) Leadership in Management, Jordan: Dar Al-Hamed for Publishing and Distribution, First Edition.

4- Al Al-Sheikh, Khalid bin Abdul Rahman bin Hassan bin Omar (2007) Administrative Corruption: Patterns are the Reasons for Ways to Combat it: An Applied Study on the Practice and those Concerned with Combating it in the

5- Kingdom of Saudi Arabia, PhD thesis, Naif Arab University for Security Sciences: Riyadh.

6- Al Jabre, Abad Hlala (2005) Economic Corruption: Types, Causes, Effects, Treatment, Third Scientific

Conference of Islamic Economics, Faculty of Sharia, Umm Al Qura University.
7- Al Shaikhly, Abdelkader (1999) Public Service Ethics, Jordan: Dar Majdalawi.
8- Turki, Ezzeddine and Sharafi, Moncef (2012) Administrative corruption: its causes, effects and ways of combating it - a reference to traders in some countries, the National Forum on Corporate Governance as a mechanism to reduce financial corruption, 6-7 May, Mohammed Khodair University, Biskra, Algeria.
9- Dahlan, Abdullah Sadiq (2004) reading in the book of administrative corruption.
10- Al Dulaimi, Bassem Faisal (1999), Administrative Corruption and Some of its Forms from the Point of View of a Sample of Managers. Master Degree, Faculty of Management and Economics, University of Baghdad.
11- Zinedine, Bilal Amin (2009) The Phenomenon of Administrative Corruption in Developing Countries and Comparative Sharia, Alexandria: Dar Elfker Egamie.
12- Said, Ahmed Hassan (1992) University Library: its Origin, Development, Goals, Amman: Dar Ammar.
13- Shamia, Abdullah (2007) Impact of Corruption on Economic Aspects, First National Conference on Public Policies, University of Garyounis - Benghazi.
14- Sheta, Al Saed Ali (2003) Administrative Corruption and the Future Society. Alexandria: Egyptian Library for Printing.
15- Al Shatti, Ismail (2004) Corruption and Good Governance in the Arab Countries, Beirut: Center for Arab Unity Studies.
16- Emad Al-Sheikh, Dawood (2006) Transparency and Corruption Control, Beirut: Center for Arab Unity Studies.
17- Al Ghannam, Fahd (2011) The Effectiveness of Modern Methods in Combating Administrative Corruption from the Point of View of the Members of the Saudi Shura Council, Master Thesis, Naif Arab University for Security Sciences, College of Graduate Studies, Department of Administrative Sciences, Riyadh.
18- Al Fatfatah, Mahmoud (2007) Corruption: The Other Image of Corruption, Jordan.
19- Al Qaryouti, Muhammad Qasim (1985) Ethics of Public Service, Amman: First Edition.
20- Al Qaryouti, Muhammad Qasim (2001), Administrative Reform Theory and Practice, Amman: Wael Publishing House.
21- Al-Kawakibi, Abdulrahman (2000) The Natures of Domineering and Colonial Struggles Algeria: The National Foundation for Print Arts.
22- Al Lami, Mazen Zair (2007) Corruption between Transparency and Tyranny, Baghdad: Dania Press, first edition.
Mattar, Essam Abdel Fattah (2011) Administrative Corruption, its Causes, Manifestations. Alexandria: Dar Elfker Egamie.
23- Al-Wazzani, Kanza (2015) The Impact of Administrative Corruption on the Dimensions of Sustainable Development in Algeria, Master Thesis, Gailali Bonn University General Khamis Maliana, Faculty of Law and Political Science, Political Science Department, Algeria.